

الاستقلال بين الواقع والمرتجى

بقلم الدكتور ايلي طنوس

رئيس مجلس الاتحاد اللبناني-الكندي لحقوق الإنسان

الحرية والاستقلال صنوان متلازمان، فلا حرية لشعب يرزح تحت نير العبودية ولا استقلال لشعب لا يتعشق الحرية. واليوم، وبعد انقضاء ما ينوف النصف قرن على استقلال دولة لبنان، رأينا من المناسب أن يكون لنا ولأصدقائنا في الاتحاد اللبناني-الكندي لحقوق الإنسان، وقفة تأمل وتفكر بمعاني الاستقلال بعيداً عن "قرقعة" كؤوس العرق، والتبولة، والكبة النية "وسيجنا لبنان" والأسئلة التي تطرح نفسها في وقفة التأمل هذه:

ما هي غاية الاستقلال وما هو مرتجاه؟

وهل لبنان بواقعه الحالي يعتبر دولة مستقلة؟

لقد ورد في المادة الأولى من الدستور اللبناني ما نصّه: "لبنان دولة مستقلة ذات وحدة لا تتجزأ وسيادة تامة". فجل ما يرجى من الاستقلال إذاً، تمتع الشعب بسيادة تامة على كامل ترابه الوطني عبر ممثليه الشرعيين المنتخبين ديمقراطياً. فهل يمكن اعتبار سيادة لبنان محققة وناجزة وهل حكمه نتيجة خيار ديمقراطي؟

الواقع أن عشر الأراضي اللبنانية تحتله إسرائيل بينما القسم المتبقي يقع تحت هيمنة النظام السوري الذي يتدخل في كل شاردة وواردة وكل صغيرة وكبيرة ويحصي على شاغلي مراكز القرار أنفاسهم، فمحظور عليهم اتخاذ أي من القرارات دون أخذ الموافقة المسبقة كما عليهم إرفاق أي ظهور علني أو إعلامي لهم بعبارات التمجيد والتهليل لسلطات الأمر الواقع وإسداء آيات الشكر "لأولياء الأمر" بعبارات، غالباً ما تصل حد الإسفاف. أما الاتفاقات التي يوقعونها، نيابة عن الشعب اللبناني، فتخدم في مضامينها مصالح الآخرين وتطلعاتهم على حساب المصلحة الوطنية العليا وحق المواطنين في السيادة والاستقلال. وإذا انتقلنا إلى واقع الحريات التي كفلها الدستور في العديد من مواده وتفحصنا كيفية ممارسة اللبنانيين لنشاطاتهم اليومية، نتبين:

أن العديد من اللبنانيين تعرضوا وما زالوا يتعرضون للتوقيف التعسفي والاعتقال ومنهم ما يتم تسليمه لسلطات خارج الحدود كما يتم اعتقال الأشخاص واتهامهم نتيجة "إخبار" قد يكون صحيحاً أم مغلوطاً ويتعرض العديد من المواطنين للتعذيب في سجون، غالباً ما تكون خارج الحدود أما حرمة المنازل وخصوصاً منازل معارضي الاحتلال غير مصانة كما إنه لا حرمة للمراسلات والاتصالات الهاتفية حتى انه تم مؤخراً تشريع "التنصت" على الهاتف في قانون استثنى الرؤساء والوزراء والنواب خلافاً لأصول التشريع وما زال قسم كبير من

اللبنانيين مهجّرون ضمن الوطن وخارجه لا يستطيعون العودة إلى بيوتهم منذ ربع قرن ونيف وحرية التعبير غير مصادرة وإن توزيع بيان يطالب بتحرير البلاد من كافة الجيوش الغربية واستعادة السيادة يعتبر جرماً كافياً للاتهام والاعتقال وحرية المعارضة الديمقراطية غير موجودة والمعارضون الفعليون إما مسجونون وإما منفيون وحرية التجمع مسموحة حصراً للمطبلين والمتزلفين وحرية الملكية الفردية غير مصادرة حيث انتزعت ملكية العديد من ملاكي بيروت بينما يستولي وزراء في الحكم وازلامهم على أملاك المهجّرين وحق الأمن الاقتصادي غير مكفول فالحصول على عمل أثمر مستحيل في ظل إغراق البلد باليد العاملة الأجنبية والحرية النقابية غير مصادرة والقادة النقابيون يتعرضون لشتى أساليب التهويل والترهيب.

هذا غيض من فيض مما عليه سيادة لبنان وحرية أبنائه. فهل صفة دولة مستقلة تنطبق على الواقع الحالي للدولة اللبنانية؟ وهل يحق لنا كلبنانيين أن نعيد ونفاخر بواقع استقلالنا؟ فلنتأمل بهدوء بما آلت إليه حال لبنان - وطننا الأم - ولنصلي معاً من أجل استعادة سيادة ناجزة واستقلال تام. عشتم وعاش لبنان المستقل الحر السيد